



## مركز المشروعات الدولية الخاصة

### ملحوظة

في حالة ظهور رموز غير مفهومة في النص الذي بين يديك يرجع هذا إلى خطأ في الطباعة وبيعادة طباعته بصورة سليمة يرجى زيارة الرابط الآن [www.cipe-arabia.org/pdfhelp.asp](http://www.cipe-arabia.org/pdfhelp.asp)

## العجز الديمقراطي

وسائل إعلام ومنظمات مجتمع مدني شديدة الحساسية وإلى دعم من مجتمع الأعمال (وهذا الأخير يعد تطوراً حديثاً في مفهوم الديمقراطية الشاملة). ومع ذلك هناك مكون مفقود بالغ الحيوية وهو العملية اليومية لصنع القرار التي يتم من خلالها حكم البلاد.

وفيما عدا بعض الاستثناءات الملحوظة مثل هيرناندو دي سوتو، يفشل معظم المنظرين والممارسين في فتح الصندوق الأسود لعمليات الحكم الصالح لاستكشاف مدى افتقارها إلى قيم الديمقراطية مثل الشفافية والمشاركة والعدل والمساواة. وبالمثل، فإن المدافعين عن إصلاحات السوق يخفقون عادة في دمج الاعتبارات السياسية أو مشاركة المواطنين ضمن تصميم برامج الإصلاح. إن التركيز الثقيل على الخبراء الفنيين كمصممين للإصلاح يتعرض للفشل على عدة مستويات

والأهم من ذلك أن برامج الإصلاح تتجاهل حقيقة أن الإصلاحات يجب أن تشمل ما أسماه داني رودريك المعرفة المحلية، وأنه لا بد من وجود

## العجز الديمقراطي

توجد علاقة متبادلة بين الإصلاح الموجه لاقتصاد السوق والتنمية الديمقراطية، فكل منهما يدعم الآخر مما يمكن أن يؤدي في أحسن الظروف إلى دائرة حميدة من التنمية والاستقرار. لكن، إذا صحت هذه المقولة، لماذا لا نرى ذلك في أغلب الأحوال؟ ولماذا يهدد الضياع عقداً كاملاً من الإصلاحات في أمريكا اللاتينية؟ أو لماذا لا تجد دول كثيرة أفريقية وشرق أوسطية طريقاً يوصلها إلى هذه الدائرة الحميدة بما يجعل المواطن حريصاً للوصول إلى تلك الدائرة وتأييد المزيد من إجراءات الإصلاح؟

وقد نجد إحدى الإجابات في مصادر التمويل الغربية التي لها رؤية في مجال الديمقراطية وإصلاح السوق، وما يقدمونه من نصائح إلى الأسواق الصاعدة وفي الدول النامية. وكبداية، هناك إجماع ثابت في الرأي على أن الديمقراطية تحتاج إلى وجود انتخابات حرة ونزيهة، وإلى مواطنين لديهم الحافز والمعرفة، وإلى هياكل حزبية سياسية جيدة البناء، وإلى

طرق لضمان المشاركة الشعبية في تصميم الإصلاحات، وهي العملية التي يخشاها مسئولو الحكومة والتقنيون لأنها قد تؤدي إلى بطء كبير في عملية الإصلاح. إلا أن تطوير الإجراءات لإحداث هذا التفاعل على عدة مستويات مختلفة في مراحل الإصلاح سيكون له مردود جيد يتمثل في الالتزام بالإصلاحات والتمسك بها.

ويؤدي ضعف التنمية المؤسسية والنقص الكبير في التنفيذ والإصلاحات سيئة التصميم إلى عجز في الديمقراطية يهدد بانتكاسة عقود عديدة من التقدم. هذا العجز في الديمقراطية يؤدي إلى الكثير من المصاعب لأنه يسير دون أن يراه أحد من الذين يتفاخرون بحدوث تحول نحو الديمقراطية وتصميم إصلاحات موجهة نحو السوق. هذا العجز في الديمقراطية يؤثر بدرجة أو بأخرى على كل منطقة من مناطق العالم النامي تقريبا.

وبعد أن كانت دول أمريكا اللاتينية لعدة سنوات مضرب الأمثال أصبحت تتعرض لأزمات اقتصادية أدت إلى

عودة ظهور مبادئ شيوع الملكية وإلى تشكك واسع النطاق في "إصلاحات السوق" المزعومة التي لم يتم تنفيذها في الحقيقة. وقد شهدت دول منطقة وسط أوروبا تغييرات كبيرة خلال عقد التسعينات، وكانت هي المنطقة الوحيدة التي شهدت نموا حقيقيا في السنة الماضية. إلا أن دول البلقان ودول آسيا الوسطى ما تزال تنجب قادة يجمعون القوة في أيديهم ويحشدون الحماسة الوطنية ويشوهون "الأسواق" من أجل المصالح الشخصية. وهناك أجزاء متعددة في آسيا مصابة بالاشتراكية والتطرف الديني والأزمات الاقتصادية والديكتاتوريات الراسخة. وتواجه أفريقيا جميع المشاكل التي سبق ذكرها إضافة إلى النزاعات الشديدة والنقص الخطير في البنية الأساسية والأزمات الصحية والأمية وغياب آليات السوق وهياكل الحكم الصالح وخبرة الإدارة في التعامل مع المشاكل بكفاءة.